العدد (1982) السنة الثامنة - الاربعاء (8) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما تتحدث المصافي عن إمكانية العراق بتصدير المشتقات قريباً

النفط تتوقع ارتفاع صادراتها عبر البصرة إلى ٤ ملايين برميل بعد إنشاء أربعة موانئ عائمة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي – وكالات

فيما شكك مراقبون وخبراء نفطيون بعدم ارتفاع مستوى الانتاج والتصدير النفطي بعد ابرام وزارة النفط عددا من عقود الخدمة ضمن جولتي التراخيص الاولى والثانية.

توقعت وزارة النفط ارتفاع صادراتها عبر الخليج العربي بحدود اربعة ملايين برميل يوميا بعد الانتهاء من انشاء اربعة موانئ عائمة.

وقال وزير النفط حسين الشهرستاني خلال مؤتمر صحافي عقده في بغداد مؤخراً ان "العراق تعاقد مع احدى الشركات العالمية لانشاء اربعة موانئ عائمة لتصدير النفط الخام، سيتم العمل في اثنين منها في نهاية العام القادم ٢٠١١"، مبيناً ان "طاقة التصدير للميناء الواحد تبلغ ٥٠٠ الف برميل يوميا".

وأوضح الشهرستاني انه "سيتم ربط الموانئ الجديدة عن طريق أنبوب البصرة لتصدير النفط الخام، تمهيداً لبدء التصدير عبر هذه الموانئ الأربعة، كاشفاً عن أن "موانئ التصدير الحالية المطلة على الخليج العربي لا تزال دون المستوى المطلوب".

وأشار الشهرستاني إلى أن "العراق يسعى إلى تطوير إنتاجه من النفط ليصل خلال السنوات المقبلة إلى ١٢ مليون برميل يومياً، مما يؤهله ليكون في صدارة الدول المنتجة للنفط في العالم"، فضلاً عن سعيه "إلى تطوير شبكة أنابيب التصدير التي تمتد من شمال العراق إلى جنوبه".

من جانبه، قال مصدر إعلامي في وزارة النفط لـ "السومرية نيوز"، إن "الوزارة تملك خطة لزيادة السعة التصديرية عبر منافذها بخاصة الموانئ العراقية في الجنوب".

وأضاف المصدر أن "المباشرة بإنشاء الموانئ الأربعة، تأتي لمواكبة زيادة الإنتاج المتوقع خلال السنوات القادمة، بعد أن أبرمت وزارة النفط عقود استثمار مع عدد من الشركات العالمية النفطية لتطوير الحقول العراقية، ضمن جولتي التراخيص النفطية الأولى والثانية".

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية وتلزيمها لشركات عالمية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست القادمة، والى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

يذكر أن العراق يصدر نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلا عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، فيما يتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن.

وينتج العراق حاليا نحو مليونين و٥٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠ ٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.

إلى ذلك أكدت إدارة شركة مصافي الجنوب أن العراق سيتحول إلى دولة مصدرة للمنتجات النفطية خلال سنوات قليلة، بعد المباشرة بإنشاء وحدات لإنتاج المشتقات النفطية بأنواعها ومن بينها إنتاج وقود الطائرات للمرة الأولى، مؤكدة إمكانية تصدير أكثر من نصف الكميات المنتجة حينئذ من المشتقات النفطية.

وقال مدير عام الشركة عبد الحسين ناصر قاسم لـ "السومرية نيوز"، إن "العراق سيتحول بعد سنوات قليلة من بلد مستورد للمشتقات النفطية إلى بلد مصدر لها بكميات كبيرة"، مبيناً أن "المستقبل القريب سيشهد تدريجياً تصدير أكثر من نصف الكميات المنتجة في العراق من المشتقات النفطية، إثر توجه الوزارة بخطى سريعة نحو تطوير المصافي القائمة وإنشاء وحدات ومصاف جديدة".

وأضاف قاسم أن "الوزارة وقعت خلال العام الحالي عقوداً مع ١٥ شركة أميركية وبريطانية وإيطالية، وهي تقوم حالياً بوضع التصاميم الهندسية لإنشاء أكبر مصفى في العراق في محافظة ميسان، ومن المقرر أن تبلغ طاقته الإنتاجية ١٥٠ ألف برميل يومياً".

وتابع "ومن المؤمل أن تشهد محافظة ذي قار قريباً المباشرة ببناء أكبر مصفى لإنتاج المشتقات النفطية في الشرق الأوسط، على أن يكون مخصصاً للتصدير، فيما سيتم إنشاء مصفى في محافظة كربلاء بطاقة إنتاجية لا تقل عن ١٤٠ ألف برميل في اليوم، وآخر في محافظة كركوك تبلغ طاقته ١٥٠ ألف برميل يومياً".

وأشار قاسم إلى أن "مصفى البصرة يشهد حالياً حملة إعمار وتوسيع كبيرة، تشارك في تنفيذها شركات عراقية وأجنبية"، موضحاً أنها "تشمل إنشاء وحدات جديدة لإنتاج البنزين، طاقتها الإجمالية ١٠ آلاف برميل في اليوم، وبلغت نسبة إنجاز المشروع حتى الآن ٥٠٪".

ولفت مدير عام شركة مصافي الجنوب وهي إحدى تشكيلات وزارة النفط إلى "وجود مشروع آخر قيد التنفيذ لإنشاء وحدة جديدة لتكرير النفط الخام بطاقة ٧٠ ألف برميل يومياً".

وأكد قاسم أنه "من المقرر أيضاً تنفيذ مشروع لنصب وحدة FCC خلال خمس سنوات، وظيفتها تحويل المواد النفطية الثقيلة والفائضة عن عمليات الإنتاج إلى منتجات مفيدة"، مشيراً إلى أن "العمل مستمر بإنشاء وحدة الأزمرة التي ستساهم في تحسين جودة البنزين، حيث أن العراق لن يضطر بعدها إلى إضافة مادة رابع أثيلات الرصاص السامة لمادة البنزين". وفي سياق متصل بالمشاريع التي يشهدها مصفى البصرة، كشف مدير الشركة عن "تنفيذ مشروع من قبل شركات أجنبية لنصب ثلاثة مراجل بخارية جديدة، طاقتها الإجمالية ٤٥٠ طنا في الساعة، فضلاً عن صيانة بعض المراجل القديمة"، مضيفاً أن "الشركة وقعت مؤخراً عقداً مع شركة بريطانية لنصب وحدات خدمية، منها وحدة للهيدروجين، وأخرى لهدرجة زيت الغاز بمواصفات حديثة".

يشار إلى أن شركة مصافي الجنوب التي يقع مقر إداراتها وبعض أهم منشآتها الإنتاجية في منطقة الشعيبة، نحو ٣٥ كم شمال غرب مدينة البصرة، تتولى تكرير الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي من النفط الخام المستخرج من الحقول الجنوبية، حيث تنتج منه مواد البنزين، والنفط الأبيض، وزيت الغاز، وزيت الديزل، والغاز المسال، وزيت الوقود البحري، وتجهز جميع المحافظات الجنوبية بهذه المواد بشكل يومي.

وبحسب مدير عام شركة مصافي الجنوب فإن "الشركة تسعى حالياً إلى إنتاج وقود الطائرات بجودة عالية ومواصفات قياسية للمرة الأولى منذ تأسيسها"، موضحاً أن "الشركة نصبت الخزانات الخاصة بهذا النوع من الوقود في مصفى البصرة، وقريباً ستتمكن من إنتاجه، كما ستجهز به مطار البصرة الدولي والمطارات العراقية الأخرى". يذكر أن شركة مصافي الجنوب التي يقع مقرها في محافظة البصرة، يتبع لها مصفى ميسان الذي أنشئ عام ١٩٩٩، وتبلغ طاقته الإنتاجية ١٠ آلاف برميل في اليوم، إضافة إلى مصفى ذي قار الذي تبلغ طاقته ٣٠ ألف برميل يومياً، وأنشئ عام ١٩٨٠، وكذلك مصفى البصرة الذي يقع فيه مقر الشركة وأنشئ عام ١٩٦٩، وكان يحتوي على وحدة واحدة للتكرير، وبدأ الإنتاج الفعلي به عام ١٩٧٤ بطاقة إنتاجية لا تتعدى ٧٠ ألف برميل في اليوم، وفي عام ١٩٧٩ ارتفعت طاقته الإنتاجية إلى ١٤٠ ألف برميل يومياً، على خلفية إنشاء وحدة ثانية للتكرير فيه.

كما يتألف مصفى البصرة وهو الأكبر في جنوب العراق من مصفى للدهون، أنشئ عام ١٩٨٢، وبدأ الإنتاج به عام ١٩٩٦، بطاقة ١٠٠ ألف طن في السنة، وهو يضم سبع وحدات إنتاجية، من بينها وحدات التقطير الفراغي وهدرجة الدهون والمزج والتعبئة.

تنويه واعتذار

ورد سهواً في مقالة (حذف الأصفار) للدكتور احمد ابريهي المنشورة في العدد (١٩٨١) يوم الاثنين ٦ كانون الأول توصيفه بـ (محافظ البنك المركزي العراقي) والصواب أنه (نائب محافظ البنك المركزي العراقي)، ففي الوقت الذي ننوه فيه نعتذر عن هذا السهو غير المقصود.

تجار يطلبون الاهتمام بالقطاع الصناعي الخاص في بابل

□ بابل /السومرية نيوز

انتقدت غرفة صناعة محافظة بابل الحكومة لعدم اهتمامها بالقطاع الصناعي الخاص في البلاد، فيما دعت إلى تعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالقطاع.

وقال رئيس غرفة صناعة بابل عامر جابك لـ"السومرية نيوز"، إن الدولة العراقية أهملت القطاع الصناعي الخاص في البلاد، والذي يعد الجزء الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، لما يمتلكه القطاع من إمكانات يمكن الاستفادة منها في حال قدمت له التسهيلات القانونية من قبل الحكومة العراقية.

ودعا جابك الحكومة المقبلة ومجلس النواب إلى تعديل التشريعات الخاصة بالقطاع الخاص والصناعي منه بالذات"، مطالبا بـ"ضرورة تقديم التسهيلات القانونية لتخفيف أعباء الضرائب والرسوم على استيراد المكائن الحديثة، وتقديم تسهيلات كمركية عند استيراد المكائن ذات التكنولوجيا المتطورة، وتخفيض التعريفات الكمركية والضريبية على مستوردي المواد الأولية".

وأكد جابك "وجوب مكافحة سياسة الإغراق، بالرغم من وجود قوانين دولية تنص على حماية المنتجات المحلية من سياسة الإغراق، وبناء مدينة صناعية واضحة المعالم يمكن للصناعيين أن يقيموا عليها مشاريعهم، وتتوفر فيها مواصفات المدن الصناعية التي توفر للصناعي الحد الأدنى من الخدمات".

وأشار جابك إلى أن "تفشي الفساد الإداري في دوائر المحافظة كان له تأثير سلبي دفع الصناعيين العراقيين للبحث عن بيئات استثمارية في دول الجوار، فضلا عن عدم تحفيز المستثمر الأجنبي للدخول إلى السوق العراقية باعتبارها بيئة طاردة".

ولفت جابك إلى أن "مشكلة الطاقة الكهربائية وعدم توفير تيار كهربائي مستمر للصناعات في المحافظة أدى إلى زيادة كلفة الحصول على الطاقة البديلة، الأمر الذي يؤدي بشكل غير مباشر إلى ارتفاع المنتجات الصناعية العراقية، التي باتت غير تنافسية أمام السلع المستوردة".

وكانت محافظة بابل إلى حد قريب، تشتهر بمجموعة من الصناعات الناجحة، وتزدهر بالصناعات الإنشائية والنسيجية والورقية ومعامل الحدادة والغذائية، وتبلغ عدد تلك المعامل الصناعية ١٢٠٠ مشروع كبير في بابل، وهي مسجلة لدى غرفة الصناعة، ويتم تصدير أغلب منتجاتها إلى الخارج، لكنها توقف منها ما يقارب ١٠٩٧ معملا، فيما يواصل العمل منها ١٠٣ فقط، لكنها غير تنافسية.

يذكر أن غرفة صناعة بابل هي امتداد لاتحاد الصناعات العراقية في بغداد، التي أنشأت في عام ١٩٥٦ وتضم مجموعة من أصحاب المعامل الخاصة، وتشكل الغرفة من أكبر الغرف الصناعية في العراق، من حيث عدد منتسبيها، ويوجد في بابل ١٤٦ معمل نسيج خاص، لكن العاملة منها ١٢ معملا فقط، والباقي متوقف عن العمل.

جمهورية العراق / وزارة المهجرين والمهاجرين - المكتب الاعلامي

مناقصة رقم (٢) لسنة ٢٠١٠

إعلان إنشاء بناية فرع الوزارة في محافظة ذي قار

تعلن وزارة الهجرة والمهجرين عن إعلان مناقصة إنشاء بناية فرع الوزارة في محافظة ذي قار المرقمة (٢) لسنة ٢٠١٠ ضمن الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٠ وتبويب المشروع المحاسبي هو المادة (٠٤) النوع (٠٠٩) تفصيل نوع (٠٠٢) تسلسل (٠٠٤) (نوع القطاع ٤ تبويب ٤٠٠٩٠٠٢٠٠٤)

فيرجى من الشركات والمقاولين الراغبين في الاشتراك مراجعة مقر الوزارة الكائن في بغداد كرادة مريم نهاية جسر الجمهورية قرب وزارة التخطيط للحصول على وثائق ومستندات المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠) دينار مئة وخمسون ألف دينار عراقي غير قابل للرد على ان يلتزم جميع المتقدمين للمناقصة بجميع الشروط الخاصة بمقدمي العطاءات وتودع العطاءات في مقر الوزارة في قسم العقود العامة الحكومية/الطابق الثاني في موعد اقصاه (يوم الخميس المصادف ٢٠١٠/١٢/١٦) ولغاية الساعة ١٢ ظهرا ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان والمصاريف الادارية وأن موقع الوزارة على شبكة الانترنت هو: HTTP:MODM-iraq.net

الشروط والمستمسكات المطلوبة:

١- ان يكون تصنيف المقاولين الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الدرجة الخامسة/ إنشائي فما فوق مع وجوب تقديم هوية تصنيف المقاولين الصادرة من وزارة التخطيط الاصلية نافذة المفعول مع نسخة ملونة.

٢- على المقاول او الشركة الالتزام بتقديم ما يؤكد خبرة الشركة في مجال المقاولة المعنية مع إبراز ما يثبت تنفيذ الشركة للاعمال المماثلة من جهة رسمية تؤيد تنفيذ هذه الاعمال وانجازها من قبلها (تقديم محضر استلام اولي او نهائي) نسخة ملونة.

٣- تقديم كتاب من الهيئة العامة للضرائب /قسم الشركات يؤيد براءة ذمة الشركة نافذة لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ اصلية وصورة ملونة معنونة الى وزارة الهجرة والمهجرين.

٤- ان يقدم المناقص وثائق تأسيس الشركة كاملة ومصدقة من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة نسخة ملونة مع كافة المستمسكات الشخصية للمدير المفوض وهي هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية.

٥- يلتزم المشاركون بتقديم العطاءات في ثلاثة ظروف مختومة وموقعة من قبل الشركة ويكون كالآتي:

(الاول العرض الفني – الثاني عرض تجاري والثالث للمستمسكات آنفة الذكر نسخة ملونة).

٦- تقديم ما يؤيد الكفاءة المالية للمتقدمين (الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية ٢٠٠٩) مصدقة من قبل محاسب قانوني مجاز نسخة ملونة.

٧- على المقاول تقديم تأمينات أولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء المقدم على شكل صك مصدق او كفالة مصرفية معنونة الى وزارة الهجرة والمهجرين صادرة من مصرف عراقي حكومي او مصرف اهلي معتمد (وعلى من ترسو عليه المناقصة تقديم صك مصدق او خطاب ضمان بعد الإحالة من مصرف حكومي كحسن تنفيذ) وتكون مدة نفاذية خطاب الضمان (أربعة أشهر).

٨- ان يكون عطاء الشركة نافذ لمدة لا تقل عن ٩٠ يوم من تاريخ تقديم العطاء.

٩- يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط والمستمسكات آنفاً.

١٠- الوزارة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١١- فترة انجاز المشروع (٩) أشهر.

١٢- لا يقبل أي عطاء او مستمسكات خاصة بالمناقصين المتقدمين بعد غلق المناقصة.

١٣- تقديم قائمة باسماء والعناوين الوظيفية لكافة العاملين في الشركة سواء كانوا عراقيين او اجانب.

١٤- اما بالنسبة للشركات الاجنبية والعربية تقديم شهادة تأسيس الشركة مصدقة من جهة مخولة معترف بها في العراق مع الموافقات الاصولية على تأسيس فرعها في العراق.

مدير عام الدائرة الإدارية والمالية